أثر تطوّر المصطلحات العلمية في عمليات ترتيب الأراضي

جواد أبي عقل*

الملخص

يعالج البحث مسألة انعكاس تطوّر بعض المصطلحات التي تعبّر عن مفاهيم جديدة على موضوع ترتيب المجال الجغرافي في العالم بشكل عام، وفي لبنان بشكل خاصّ. فالبحث يتعمّق في أهمّ الدراسات التي تطرّقت إلى واقع هذا المجال كالخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية وغيرها من الدراسات، كتلك التي أعدّتها وزارة البيئة أو المنظمات غير الحكوميّة. يبيّن البحث أن ما يجمع بينها كلّها هو الأثر الواضح لمفهوم التنمية المستدامة، لأنّ منهجيّة الدراسة أصبحت مختلفة، فتوجهات الخطّة الشاملة تحترم مبادئ الاستدامة وتشخيص باقي الدراسات للواقع الجغرافي، تمّ إعداده بالارتكاز على مؤشرات الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة.

يبيّن البحث أيضًا علاقة المفاهيم بعضها ببعض، فالحوكمة واللامركزية الإدارية والتنمية المستدامة والمدن الذكية والسهلة التكيّف يجري العمل عليها كلّها بشكل متوازٍ، ما يشير إلى نوعٍ من التفاعل بينها. وهذا التفاعل يظهر في تطوّر أساليب تحليل واقع المجال الجغرافي وتخطيطه وإدارته. ولا يشذّ لبنان عن القاعدة في ما يخصّ دراسة بيئته ومدنه وقراه، لكنّ الخطوات التي يجب أن تلي هذه المرحلة لم تتمّ بالشكل المناسب. وهذا ما تؤكّده المشاكل والأزمات التي تعانيها الأراضي اللبنانية بشكل مستمرّ.

إن الأزمات التي يعانيها لبنان، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تجعل اعتماد تخطيط مستدام وإدارة جيّدة لأراضيه أمرًا معقدًا. وهذا يستوجب الاستعانة بأدوات، هي بالواقع آليات عمل، صُممّت لكي تستعملها الجهات المحليّة في عمليات التشخيص والتخطيط. وأعدّت هذه الأدوات منظمات عالميّة بهدف تسهيل عملية

*جواد يوسف أبي عقل، قسم التنظيم المدني/ الهندسة المعمارية/ الجغرافيا، الجامعة اللبنانية، jawad.abiakl@ul.edu.lb

التخطيط وجعلها تحترم معايير الاستدامة. وهي سهلة الاستعمال، تحدّد منهجية عمل جديدة، تلخّص انعكاس تطوّر علميّ وفكريّ معيّن على طريقة التعاطي مع المجال الجغرافي. يحاول البحث تقييم نتيجة استعمال تلك الأدوات الحديثة، لفهم تأثير التقدّم الحاصل حاليًّا في أساليب تخطيط المدن وإدارتها وتقييم جودة الحياة فيها. وكلّ ذلك بهدف تحسين فاعلية آليات العمل من خلال التفكير في تطوير طرائق التطبيق ومعالجة الآثار السلبية التي من الممكن أن تطرأ عليها.

الكلمات المفاتيح : التنمية المستدامة، تخطيط، المجال الجغرافي، الحوكمة، المدن الذكية.

مقدمة

يعرف العالم حاليًّا تحوّلات كبيرة على مختلف المستويات كالاقتصاد والسياسة والطاقة والبيئة، ما يغيّر في التوازنات القائمة، ويؤثر على استقرار المجتمعات البشرية. ولمجابهة التحدّيات الناتجة عن تلك التغيّرات، والتي تشكّل خطرًا على العديد من القطاعات، خصوصًا الاقتصادية منها، لجأت الدّول إلى اعتماد مبدأ الحوكمة لإدارة شؤون المناطق المختلفة التي تكوّن المجال الجغرافي الوطني. ينتج عن ذلك، علاقة وثيقة بين الحوكمة والمجال الجغرافي واللامركزية الإدارية، وهي كلّها مفاهيم صارت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصطلح التنمية. فالهدف الأساسي هو العبور من حالة معيّنة إلى حالة أفضل منها. وهذا ما يجعلنا نتعمّق بكل هذه المفاهيم مخافة استعمالها بشكل مغلوط أو غير دقيق. فما معنى الحوكمة؟ وما هو المجال الجغرافي؟ وكيف نحدد المناطق فيه؟ وعلى أي مستوى تكون هناك لامركزية في الإدارة؟ وبموازاة التساؤلات السابقة نتساءل أيضًا: ما هو مفهومنا للتنمية بشكل عام وللتنمية المستدامة بوجه أخصّ؟ وكيف نطبّق التنمية المستدامة في تنظيم المجال الجغرافي وإدارة مدنه وقراه؟

كل هذه الأسئلة يتساءلها من يسعى إلى سبل تؤول إلى التطوير والتحسين. فقبل أن يدخل المرء في أشكال التخطيط الناجع والإدارة السليمة، ويغوص في تفاصيل القطاعات التي يطالها التخطيط، وتسيّر أمورها الإدارة، كالتجارة والبنى التحتية والطاقة والصناعة وغيرها، فعليه أن يبحث في المصطلحات الجديدة التي تؤثر على الإدارة

والتخطيط في مجال جغرافي معيّن، وعلى علاقة هذه المصطلحات الجديدة بعضها ببعض، وتأثير كل واحدة منها على الأخرى. وهنا، نعود لنتساءل هل أن اعتماد مفاهيم جديدة كالتنظيم المديني المستدام والمدن الذكية، وأخرى أقدم منها، والتي عادت لتستعمل بشكل شائع، كالحوكمة واللامركزية، هل أن اعتمادها كلّها كأساس للتخطيط والإدارة هو انعكاس لتطوّر معيّن في التفكير البشري بما يختص بالتعامل مع المسائل المتعلّقة بالمناطق المأهولة؟ أو أنه محاولة لتوصيف الواقع الحالي ومشاكله والحلول الممكنة بطريقة مختلفة بهدف التطوير والتحسين؟ أي هل أن التغيير المؤدي إلى ظهور مفاهيم جديدة هو فقط لفظي لا يطال المضمون أو أنه على العكس، يحمل في طيّاته تجديدًا فعليًّا يساعد في تطوير سبل وآليات تخطيط المجال الجغرافي وإدارته؟

الفرضيات ومنهجية البحث

للإجابة عن هذه الأسئلة، يجب الانطلاق من مساحة جغرافية معيّنة تكون إطارًا للدراسة، وذلك لمحاولة فهم مدى جدّية المصطلحات والأفكار الجديدة في تغيير الواقع الراهن وفي تحقيق الآمال المعقودة عليها. فكلّ تلك المصطلحات تأتي نتيجة جهد تقوم به منظمات عالمية مستعينةً بخبراء واختصاصيين يعملون في مجالات متعدّدة. والمتعارف عليه أن الإنسان لطالما سعى إلى التعمّق في مشاكل واقعه لإنتاج مفاهيم تعبّر عن عمق تفكيره بهذه المشاكل وبالحلول الممكنة والوسائل المتاحة. إن ذلك يعني أن الوصول إلى مفاهيم جديدة لا يأتي من العَدَم بل من دراسة واقع فيه إشكالية معيّنة. ونتيجة هذه الدراسة، أكانت فكرةً مبتكرة أو مصطلحًا جديدًا أو ممارسات وآليات عمل، تعمم في كل أنحاء العالم ليستفيد منها الجميع. لذلك يهدف البحث إلى فهم مدى ملاءمة تلك المصطلحات والأفكار والآليات لواقع معيّن هو واقع المجال الجغرافي اللبناني، مع ما ينطوي عليه من مشاكل محددة على مختلف المستويات. أي إن هذا البحث يحاول الغوص في مدى ملاءمة المصطلحات والأفكار التي ظهرت حديثًا، للواقع اللبناني، مع أنها بالأصل لم تكن نابعةً من التفكير بهذا الواقع اللبناني المحدد.

لذلك، يلجأ البحث إلى دراسة المستندات الموجودة، على اختلافها، بهدف استقراء واقع المجال الجغرافي اللبناني، وتقييم نتيجة الدراسات والمشاريع والسياسات التي تجريها وتطبقها الإدارات والمؤسسات العامّة والبلديات والمنظمات غير الحكومية، بهدف فهم الأثر الذي أحدثه دخول تغييرات على طرائق العمل والآليات الناتجة عنها.

كما يحاول البحث أيضًا، معرفة الدوافع الفعلية من وراء التغيير، وهل أن من يحفّز عليه لديه غايات غير تلك التي يعلنها؟ فهو إلى ذلك يستكشف بعض الأفكار والأساليب الهادفة إلى تطوير عملية التخطيط المستدام من خلال استعراض كيفية تطبيقها في المكان الذي طبّقت فيه، وإذا كان هناك إمكانية للاستفادة من تعميمها، بحال كانت ناجحة.

١. واقع المجال الجغرافي اللبناني ودراسته

إن المشكلة الأساسية في السياسات العامة في لبنان تكمن في كونها لا ترتكز على تشخيص صحيح ودقيق للواقع الجغرافي (أبي عقل، ٢٠٢١، ص٤٥). لذلك، كانت نتيجة تلك السياسات كارثية على مختلف الصّعد. فلو أنها أخذت بالأساس الدراسات التي أعدّتها جهات عامة أو خاصة، لكانت النتيجة، بطبيعة الحال مختلفة. ولا نتكلّم فقط عن السياسات العامّة على مستوى الوطن، بل عن السياسات المحلية أيضًا.

١.١. الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، رؤية متكاملة للمجال الجغرافي

عام ٢٠٠٩، اعتمدت الحكومة اللبنانية بمرسوم، الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (مرسوم رقم ٢٣٦٦). وجاء عنوان الجزء الأول من هذه الخطة كالتالي: حقائق جغرافية ثابتة (دار الهندسة وIAURIF، ٢٠٠٥)، حاملًا بذلك دراسةً دقيقةً للواقع الجغرافي اللبناني بمختلف مكوّناته الإنسانية والطبيعية. ويُطبَّق هذا المرسوم على البلديات والإدارات والمؤسسات العامة، إذ إن المخططات التفصيلية والسياسات العامة الوطنية والمناطقية والمحلّية عليها أن ترتكز عليه. غير أن الجديد فيه أنه لا يحدد متطلبات معيّنة، بل توجّهات يجب أن تشكل أساسًا للمخططات والسياسات المحلية. ويكون بذلك أكثر مرونةً إذ إن المبادئ التوجيهية من الممكن أن تتكيّف بشكل أسهل مع الواقع الجغرافي، ي حين تكون المتطلّبات في التشريعات أكثر صرامةً وأقل تكيّفًا مع هذا الواقع (لامي وإبراهيم، ٢٠١٤، ص٦٨). ويكون بذلك أثر التطوّر في المفاهيم والمصطلحات واضحًا. فمفهوم التنمية المستدامة ظهر جليًّا من خلال جَعْل الخطة الشاملة أكثر مرونةً. غير أن هذه المرونة قليلًا ما تترجَم في المخططات التفصيلية المحلّية وفي السياسات العامّة البلدية. لكن ذلك لا يقلل من إيجابية الخطة الشاملة، كونها

تشكّل تطوّرًا مهمًّا يهدف إلى تحسين سبل تنظيم وإدارة المجال الجغرافي في لبنان. ففكرة وضع خطة شاملة لترتيب الأراضي اللبنانية بدأت عام ٢٠٠٢، بهدف تأسيس أرضية صالحة لعمليات تنظيم المناطق اللبنانية كافةً، وبالتالي، تحسين صورة الإدارة في الدولة اللبنانية، قبيل عقد مؤتمر باريس الذي كان مخصصًا لمساعدة لبنان على المستوى الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع تزامن مع بدء أكثر الدول تطوّرًا في إدخال مفهوم التنمية المستدامة على مخططات تنظيم أراضيها. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى المساهمة الأساسية لأحد أبرز مراكز تخطيط المدن وترتيب الأراضي في فرنسا[١]، في عملية وضع الخطة الشاملة للأراضي اللبنانية، مع ما يعني ذلك من ارتكاز على المفاهيم التي كانت حديثة وقتها، ومن أبرزها التنمية المستدامة والتخطيط المديني المستدام.

حددت الخطة خصائص الأراضي اللبنانية، مشخصةً مشاكلها ومبرزةً إمكانياتها. وعلى هذا الأساس، أوضحت الخطة المذكورة التحدّيات التي تواجه لبنان على الصعد كافةً، ومن ثمّ أعدّت مجموعة خيارات أساسية يجب اعتمادها من قبل القطاع العام، بهدف استعمال المجال الجغرافي بأنسب طريقة. هكذا يظهر جليًّا أثر دخول التنمية المستدامة من خلال مقاربة تشمل تنظيم المجال الجغرافي اللبناني بكامله. لكن على المستوى المحلّي، لم يطرأ أي تغيير يذكر على منهجية وضع المخططات التفصيلية للمدن والقرى. ومردّ ذلك إلى الاستمرار في ذات آلية العمل المتّبعة في السابق (نمّور واستوديو أشغال عامة، ٢٠١٨، ص١٤)، والتي لا ترتكز على أية توجّهات كتلك المحددة في الخطة الشاملة.

إن دخول مبدأ التنمية المستدامة على عمليات ترتيب الأراضي وتخطيطها وإدارتها يبقى ناقصًا وغير مجدٍ بحال لم يتمّ على جميع المستويات، بدءًا من النطاق الوطني ككل ووصولًا إلى المستوى المحلّي. وهذا ما حدث في غير مكان في العالم. في فرنسا مثلًا، صار مشروع التخطيط والتنمية المستدامة[٢] جزًا لا ينفصل عن مخططات التنظيم المدني المحلّية. وهو يشكل خطةً لتحديد الأهداف والتوجهات المتعلّقة بالتنمية المدينية المستدامة على المستوى المحلّي (Loi n° 2003-590, 2003, Art.14). وتُستمدّ هذه الأهداف والتوجهات المحلّية من التوجهات

[١] Institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île de France والتي صارت تسمّى راهنًا Institut Paris Région.
[٢] Projet d'aménagement et de développement durable (PADD).

العامة على المستوى المناطقي والوطني في فرنسا، وهي تتعلّق بالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتسري هذه التوجهات لفترة معيّنة لتتغيّر بعدها بحسب التغيّرات التي تطال المجال الجغرافي. نلاحظ في الحالة الفرنسية أن التطوّر الذي أصاب تنظيم المجال الجغرافي قد أتى بشكل متكامل، ويشمل مختلف المستويات، لذلك كانت النتيجة أفضل إذا ما قيست على مقياس مؤشرات استدامة تنظيم المدن وإدارتها. أمّا في لبنان، يُظهر تفاقم المشاكل التي طالت المجال الجغرافي، على جميع المستويات، أن مقاربة موضوع تغيير آليات التخطيط والإدارة جاءت خاطئة، إذ إنها لم تطل المسألة بكل جوانبها، ولم تعالجها بشكل شامل. هذا على الرغم من تعدد الدراسات التي شملت المجال الجغرافي اللبناني كما ورد سابقًا.

٢.١. واقع المجال الجغرافي من منظور بيئي

في هذا السياق، نذكر دراسة مهمة أعدتها وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ونشرتها عام ٢٠١١ وهي بعنوان: البيئة في لبنان، الواقع والاتجاهات (MOE/ UNDP/ ECODIT, 2011). وتلي هذه النسخة نسختين سابقتين أصدرتهما الوزارة عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢، وهذا يبيّن اهتمامًا بدراسة الواقع اللبناني من قبل الجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية. غير أن ما يميّز هذه النسخة بشكل خاص هو انعكاس تأثير فكرة التنمية المستدامة على مضمون الدراسة، فهي تشخّص واقع المجال الجغرافي من منطلق بيئي. وهي لا تغفل عن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للأراضي اللبنانية. فهي كما تعلن، تهدف إلى المساعدة في الوصول إلى "صياغة أفضل للسياسات والخطط والبرامج التي من شأنها ترسيخ القضايا البيئية في كل القطاعات" (MOE/ UNDP/ ECODIT, 2011، ص٥).

ويظهر تأثير التنمية المستدامة جليًّا من خلال العناوين التي تتضمنها الدراسة كالحوكمة البيئية والتنوّع البيولوجي وموارد الأرض والموارد المائية والتوسّع العمراني العشوائي وغيرها من العناوين التي تلخص واقع المجال الجغرافي في لبنان. وهنا، نتساءل إلى أي حد جرت الاستفادة من هذا التشخيص لرسم سياسات وخطط وبرامج من شأنها جعل المجال الجغرافي في لبنان أكثر استدامة كما هو مذكور في الدراسة نفسها؟ من الواضح أنه لم تتم الاستفادة منها كما كان مفترضًا. ويتذرّع المسؤولون بالأوضاع غير المستقرّة التي كانت وما تزال تعصف

بالبلاد. غير أن عدم الاستقرار هذا، كان يجب أن يكون الدافع والمحرّك إلى تغيير منهجية التفكير والارتقاء بالسياسات العامة والخطط والبرامج إلى مستوى يجعل المجال الجغرافي اللبناني ينتظم، ويُدار بالشكل الذي يخدم المجتمع ويلائمه، ويقلل من أثر الأخطار المحدقة به.

٣.١. واقع المجال المديني

ومن المعروف أن المجتمع اللبناني صار يعيش بغالبيته ضمن مناطق مدينية. وتحدد دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، سنة ٢٠٢١، أن نسبة المقيمين في المدن اللبنانية وضواحيها هي ٨٨،٩٪ من مجموع السكان، كما تقدّر الدراسة نفسها أن تتجاوز هذه النسبة ٩٠٪ سنة ٢٠٣٠ (UN-Habitat/ ESCWA, 2021, p.9). لهذا السبب أسهبت الدراسة المذكورة في التعمق بواقع المجال المديني تحديدًا. نلحظ هنا فئةً جديدةً من الدراسات التي تُعنى خاصةً بالمدن وضواحيها، وهذا النهج يختلف عن الدراسات التي جرى التطرّق إليها في ما سبق، لأنه لا يدرس مجالًا جغرافيًا تحدده حدود إدارية، بل يتعمّق بالمساحة الجغرافية التي تنفلش عليها المدن، ويأهلها السكان بكثافة. فمن المعروف أنه حينما يكثر السكان في مكان ما، وترتفع نسبتهم قياسًا على مساحة المجال المديني، تظهر المشاكل على جميع الصعد. هنا، يأتي دور التخطيط المستدام والحوكمة الحضرية الرشيدة في محاولة تحسين ظروف عيش السكّان. وقد قاربت الدراسة موضوع المجال الجغرافي من هذا المنطلق، إذ لم تتطرّق إلّا إلى المجال المديني، بهدف أن تتمّ الاستفادة منها في عمليات التخطيط المستدام التي من المفترض أن تقوم بها إدارات الدولة ومؤسساتها والبلديات، بمساعدة المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية. وقد عكس عنوان الدراسة إرادة التعبير عن هذا النهج الجديد في التطرّق إلى الأمور المدينية، حيث أظهر أن الدراسة تبتغي فهم واقع المجال المديني بهدف تسهيل إدارته وجعله أكثر استدامةً، وهو قد جاء على الشكل التالي: "State of the Lebanese Cities: Governing sustainable cities beyond municipal boundaries". هذا يؤكد على أن إطار دراسة المجال المديني يجب أن يمتدّ إلى حدود الانفلاش العمراني من غير أن يتوافق هذا الانفلاش بالضرورة مع الحدود الإدارية لمدينة معيّنة، وأن ذلك يحتّم تعاونًا وثيقًا بين البلديات المتلاصقة التي يتوسّع على أراضيها مجال مديني معيّن.

لكن واقع الأمر في لبنان يختلف عن ذلك. فاتحادات البلديات لا تتكوّن بالضرورة من بلدات متلاصقة، فهي لا تتلاءم مع المجال الذي تتمدد عليه المدن، وإن ذلك لا يُعدّ أمرًا جيّدًا إذا قيس على مقياس مؤشرات الاستدامة والحوكمة الرشيدة والمدن الذكية والسهلة التكيّف. وقد اختلف الأمر عن ذلك في غير مكان في العالم. في فرنسا مثلًا، يمكن لمجموعة من البلديات، إذا وجِد على أراضيها تجمّع عمراني وسكّاني يؤلّف امتدادًا واحدًا غير متقطع، أن تشكّل وحدةً تسمّى تجمّعًا حضريًا (communauté d'agglomération)، لها صفة المؤسسة العامة (Loi n° 99-586, 1999, Art. L. 5216-1). نرى هنا تماسكًا بالأفكار والتدابير المتّخذة، فيتلاءم فهم الواقع الجغرافي مع السياسات العامة والمشاريع المنوي تنفيذها، عبر إيجاد إطار قانوني مناسب يسهّل هذه العملية. وعليه، فإن الكلام عن مصطلحات جديدة يكون قد تُرجم عمليًا ليس من خلال فهم الواقع فحسب، بل من خلال تخطيط المجال الجغرافي وإدارته بطريقة مستدامة وذكية، ترتكز على تشخيص الواقع الجغرافي، وتجعل السكان يستفيدون من الموارد الموجودة بأقلّ ضرر ممكن.

٢. خصوصية الواقع الجغرافي اللبناني والتنمية المستدامة

يُقسم لبنان في الوقت الحالي إلى تسع محافظات بعد أن قسمت محافظة جبل لبنان إلى قسمين، واحد يضمّ المتن وبعبدا وعاليه والشوف، وآخر يضمّ جبيل وكسروان (قانون رقم ٥٠، ٢٠١٧، المادة الأولى). وما يميّز هذا التقسيم هو انعدام التوازن إن من جهة مساحة المحافظات أو من حيث عدد الأقضية في كل محافظة ومساحة هذه الأقضية وعدد السكان في كل واحد منها. يضاف إلى انعدام التوازن هذا، موضوع النزوح الموسمي، فيكون مكان قيد العديد من السكان خارج المدن التي يسكنون فيها، ما يجعلهم غير قادرين على المشاركة في القرار ضمن نطاق مدنهم. ومن ناحية أخرى، وبحال السماح لهم بالتصويت خارج مكان قيدهم، ألا يُعدّ ذلك إضعافًا لعلاقتهم ببلداتهم التي ينحدر منها آباؤهم وأجدادهم؟ أيكون الحلّ في السماح لهم بالتصويت على المستوى البلدي في مكان سكنهم وعلى المستوى النيابي في مكان قيدهم؟ أو يكون ذلك بالسماح لهم باختيار مكان تصويتهم على المستوى البلدي والإبقاء على تصويتهم في مكان قيدهم في الانتخابات النيابية؟ وهل هناك مستويات أخرى يجب أن تجري انتخابات على أساسها، غير المستويين النيابي والبلدي، كما يحصل في الكثير من دول العالم؟ وأي

تقسيم إداري يجب أن يكون خلفه ليتمّ ذلك؟ وكيف يكون التقسيم الإداري للمجال الجغرافي متوازنًا؟ وكيف تطبّق اللامركزية التي صارت من المطالب الأكثر إلحاحًا؟

١.٢. المجال الجغرافي وأثر الاستدامة عليه

تبيّن هذه التساؤلات مدى التعقيد الذي يواجهه كل من يتعاطى بموضوع تقسيم المجال الجغرافي وإدارته. فهل لمفاهيم مثل الحوكمة واللامركزية والاستدامة أن تخفف من هذا التعقيد؟ إنه وقبل أي خطوة في هذا السياق، يجب فهم معنى المجال الجغرافي بكل مضامينه. فهو لا يشكّل فقط مساحةً جغرافيةً معيّنة لها موقع معروف ومساحة محددة، إنما هو أيضًا له شكل وطريقة إدارة، ويتواجد على أرضه بشرٌ تدير أمورهم سلطة معيّنة، كما وأن هذا المجال يحتوي على موارد كثيرة يستفيد منها سكانه ويستعملونها بالطريقة التي تناسبهم (Dolfus, 1970, p.29). وللاستفادة بالشكل الأنسب من موارد المجال الجغرافي، لجأ الناس إلى تنظيمه وترتيبه، محدثين تغييرات في طبيعة المكان (Gillardot, 1997, p.7). ثمّ أتت فكرة التنمية المستدامة لتحذّر من استخدام الموارد الطبيعية بشكل عشوائي وجاءت الحوكمة لتجعل إدارة المدن والقرى أكثر ملاءمةً لسكّانها. وظهرت المدن الذكية لتستعين بالتقنيات الحديثة كأداة للمساعدة على إرساء إدارة أفضل للمجال المديني وخدمات أكثر جودةً للسكّان.

هذا ما يُلاحظ في أماكن كثيرة في العالم. فالناس راضون عن التطوّر العلمي والفكري الذي ينعكس على المجال الجغرافي، وهم يبدون استعدادهم للتعاون حين يُطلب منهم ذلك. فقد أُتيحت لهم فرصة المشاركة في رسم السياسات العامة وتطبيقها بعد أن ترسّخت أسس الديمقراطية التشاركية في نفوسهم. فما هو المانع إذًا من اللجوء إلى أشكال أكثر تشاركية في إدارة المدن والقرى اللبنانية؟ هذا مع العلم أن أبناء البلدات اللبنانية قد اشتهروا في السابق بتعاونهم؛ ليتمكنوا من الصمود بوجه ما تعرّضوا له من مصاعب وليحوّلوا مناطق جبلية قليلة الخصوبة إلى بيئة تلبّي حاجاتهم الأساسية بشكل كامل. ومن المعروف أنه حين يكون الأفراد متماسكين ومتضامنين، يظهر ذلك في المجال الجغرافي الذي يبدو أكثر ترتيبًا وتنظيمًا (Lebeau, 1969, p.25). غير أنه في الوقت الحالي، يبدو أن هناك صعوبة في تطبيق التشاركية وتطوير التقسيمات الإدارية واعتماد اللامركزية الإدارية، ويُردّ ذلك إلى مشاكل بنيوية تضرب المجتمع اللبناني. أوّل هذه المشاكل هي النزعة الطائفية التي يغذّيها بعض الخارج والداخل

لدى المجموعات المكوّنة للمجتمع اللبناني. إن هذه النزعة تمنع حدوث أي تغيير جوهري يجعل مشاركة السكان في القرارات المحلية ممكنة، لأنها تدفع بالمجموعات الطائفية والمذهبية كي تقيس المسألة بمقياس مصلحتها الضيّقة وفئويتها المعيقة للتشارك. وموضوع الطائفية وإلغاؤه من نفوس بعض اللبنانيين ومن ثقافتهم هي مسألة كبيرة ومتشعّبة، تحتاج إلى معالجة على أكثر من صعيد. وكلّما انعدم التفكير الفئوي، صارت إدارة المجال الجغرافي أسهل ونتائجها أفضل بالنسبة إلى السكّان.

٢.٢. الجانب الاجتماعي والاقتصادي للاستدامة

إن مشكلة الطائفية ليست العائق الوحيد أمام تطوير أساليب تخطيط المجال الجغرافي وإدارته. فلقد تمّت الإشارة إلى موضوع يطال الكثير من اللبنانيين، وهو موضوع القيد خارج مكان السكن. فأغلب سكان بيروت والمدن الكبرى مسجّلون خارجها.

لقد تخطى أغلب البلدان في العالم هذا الموضوع من خلال تسجيل المواطنين في مناطق سكنهم، وجعلهم يشاركون في الحياة الديمقراطية في هذه الأمكنة. غير أن الوضع في لبنان مختلف. إن مساحة لبنان، الضيّقة نسبيًّا، ساعدت اللبنانيين وإن انتقلوا موسميًّا من قراهم، أن يعودوا إليها بشكل دوري، ما جعلهم يحافظون على صلة تربطهم بأرض أجدادهم. فهذا الأمر وإن عُدّ عائقًا من جهة إرساء تخطيط مناطقي وتنظيم مديني أكثر استدامةً، فإنه من جهة أخرى وعلى المستوى الاجتماعي، يمكن أن يُعدّ فرصةً لتثبيت علاقة الناس بقراهم وإمكانية العودة إليها بشكل منتظم. فيُمكن لذلك أن يُعدّ عاملًا يساعد الناس على التعلّق بقراهم والاستثمار فيها، وهذا يساهم في الحد من هجرة الشباب نحو بلدان الاغتراب. فالتعلّق بالمكان من ناحية، واستكشاف الإمكانيات الموجودة في مجال جغرافي يطغى عليه الطابع الريفي من جهة أخرى، يمكن ان يشكّل فرصة للشباب اللبناني للاستثمار في قطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها. بهذه الحالة يجب أن يكون اعتماد توجّهات التنمية المستدامة وأهدافها مفصّلًا على قياس المناطق اللبنانية. فلا يمكن أن نفكّر بالبحث عن فرص يقدّمها المجال الجغرافي اللبناني، مدينيًا كان أم ريفيًا، من غير اللجوء إلى ترتيب الأراضي وتنظيمها بالشكل الذي يحدّ من الآثار السلبية على مستوى المجتمع والبيئة الطبيعية والمبنية. إن هذا الأمر يدفع نحو اللجوء إلى أهداف التنمية المستدامة

والمؤشرات التي تساعد بالوصول إلى تلك الأهداف، فتتمّ التنمية المستدامة بشكل يكون فيه الضرر على المجال الجغرافي محدودًا. هذا بشكل عام، ولكن تتغير الأمور عند الدخول في التفاصيل. فالخبراء وإن اتّفقوا على المبادئ العامّة، اختلفت آراؤهم عند البحث عن الحلول العملية الهادفة إلى حلّ المشاكل التي تعاني منها بقعة جغرافية معيّنة، مدينية كانت أم غير ذلك.

٣. البحث العلميّ الهادف إلى تطوير تخطيط المجال الجغرافي

على المستوى العالمي، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في تشرين الأول ٢٠١٦ الخطة الحضرية الجديدة. وترتكز هذه الخطة على مبادئ مثل الحد من الفقر والدمج الاجتماعي والاقتصاد المستدام والتنمية الحضرية التي تحافظ على البيئة وأمور أخرى تعبّر عن إدخال فكرة الاستدامة في التخطيط الحضري. بناءً على ذلك، جرى التشجيع على اعتماد سياسات مدينية تشمل قطاعات متعددة، وتتنوع فيها الخبرات والكفاءات العلمية. هذا يُظهر أن هناك توّجه لجعل منهجية ترتيب الأراضي وتخطيط المجال الجغرافي تتبع التطور العلمي والفكري الذي يترافق مع ظهور مصطلحات جديدة. لذلك، نرى أنه من الضروري البحث في منهجيات وسياقات العمليات الهادفة إلى المزيد من التطوير على صعيد تخطيط المجال الجغرافي بوجه عام والمديني على وجه الخصوص. فهو يعبّر عن التنوّع في مقاربة الإشكاليات الحضرية والمسائل المتعلّقة بالمجال الجغرافي الذي يقارَب على مستويات متعددة (Marry, 2018, p.192-193).

وسبق صدور الخطة الحضرية الجديدة خطوة لا تقلّ عنها أهمّية وهي اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تحدد سبعة عشر هدفًا هي التالية: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهيكليات الأساسية، الحدّ من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلّية مستدامة، المسؤولية في الاستهلاك والإنتاج، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البرّ، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٥، ص١٨).

يتبيّن من كل ما سبق أن الأمم المتحدة تلعب دورًا هامًّا في إيجاد إطار مناسب لجمع أكبر عدد من الخبرات على مستوى العالم بهدف تسويق فكرة التنمية المستدامة. يظهر هذا الدور من خلال تفعيل البحث في هذا المجال، والذي أوصل إلى تحديد الأهداف السبعة عشر، والتي صارت أساسًا لعمليات التخطيط والتنمية حول العالم. وتعتمد المنظمات التابعة للأمم المتحدة على هذه الأهداف لتحديد المسائل التي تعالجها عند تقييم مجال جغرافي معيّن. وقد تمّ التطرّق إلى المسح الذي قام به عام٢٠٢١ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، للأراضي اللبنانية بعنوان State of the Lebanese Cities والذي ارتكز على مؤشرات مستمدّة من هذه الأهداف. غير أن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يُرتكز عليها لدراسة مجالات جغرافية أقل مساحة. فقد أنجز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في سنة ٢٠٢١ أيضًا، دراسةً عن بيروت وضواحيها بعنوان Beirut City Profile، مشخصًا المشاكل التي تعاني منها المدينة، ومحدّدةً مبادئ وتوصيات واضحة للتعافي من الأزمات التي تطال جميع القطاعات فيها. ونعود هنا لنتساءل لماذا تكون الأمور واضحة عند إجراء الدراسة على الواقع اللبناني، ويكون حلّها معروفًا، ولا يتمّ تطبيق هذا الحل؟

إن عملية التخطيط تبدأ بفهم الواقع واعتماد توجّهات ومبادئ عامّة، ومن ثمّ اتخاذ خطوات معيّنة لتغيير هذا الواقع نحو الأفضل، ليتمّ في النهاية تقييم أثر التغيير الناتج عن العملية ككل. وبالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة، فإن الأمم المتحدة تتابع تحقيقها من خلال إصدار تقارير سنوية توصّف تقدم العمل في هذا المجال، وذلك بالاعتماد على الدراسات التي تتمّ في مختلف المناطق في العالم، ومن بينها المناطق اللبنانية. ولتبيان مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعتمد الدراسات مؤشرات حُددت لهذا الغرض. غير أنه أحيانًا، لا تُعطي هذه المؤشرات فكرةً واضحة عن الواقع، فالنسب والأعداد والكمّيات تختلف اهمّيتها ويتغير مدى وضوحها بحسب الإطار الذي تقاس ضمنه. فكمّية دخل معيّنة ليس لها نفس المعنى في مجال جغرافي ريفي وآخر مديني. لذلك، لا تكفي الأرقام والنّسب لفهم واقع معين، بل يجب تحليل هذه الأرقام والنّسب بشكل عميق لفهم الموضوع بوضوح.

ويظهر آخر تقرير سنوي تراجعًا عامًا على صعيد العالم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يشذّ لبنان عن القاعدة، بل تُبيّن الدراسات التي أشير إليها في ما سبق، أن المشاكل والأزمات التي عانى منها لبنان في

الماضي القريب، قد زاد وقعها مؤخرًا تحت وطأة الحالة الاقتصادية المتردّية والوضع الصحّي المتأزّم في العالم عامةً وبسبب ذيول انفجار مرفأ بيروت. ففي السياق ذاته، يجب البحث في كيفية تحويل المجال الجغرافي عامةً والحضري بشكل خاص، إلى مجال سهل التكيّف مع الأزمات والمشاكل المستجدّة، وفي إمكانية أن تكون فكرة المدينة الذكية والسهلة التكيّف هي مفتاح الحلّ.

٤. نحو مدن لبنانية ذكية وسهلة التكيّف

مع وجود غالب سكان العالم حاليًا في المدن، أصبح المجال المديني محرّكًا للتنمية والتطوّر. ومع ذلك، فإن النمو الحضري المتسارع يضع المدن أمام تحديات كثيرة كمواجهة الفقر وانعدام المساواة والهجرة والأزمات الصحية وعواقب تغيّر المناخ. أن التفكير بجعل المجال المديني أسهل تكيّفًا وأفضل تأقلمًا يحتّم التفتيش عن حلول ذكية يتيحها التقدّم العلمي ويؤمّنها التطوّر التكنولوجي. ويناقش الخبراء حاليًا أطر تعزيز تكيّف المدن واستراتيجياته والأدوات الممكن الاستعانة بها لهذا الغرض. ويهدف هذا الأمر إلى رفع قدرة المدن على استيعاب الأزمات والصدمات والتعافي منها والحفاظ على الوظائف الأساسية للمدينة بمواجهة التغيير المستمرّ.

وفي المقابل يتساءل الكثيرون عن نتيجة اللجوء إلى التقنيّات المبتكرة لتعزيز التكيّف والتأقلم وعن استعمال البيانات والعواقب التي يمكن أن يؤدي إليها ذلك. فهذا قد يفضي إلى أخطار تتعلّق بأخلاقيات المشاريع المدينية كالمخاوف على حماية الخصوصية الشخصية والأمن الرقمي. ويذهب في هذا المجال تفكيرنا إلى المدن اللبنانية ومشاكلها الكثيرة والمتشعّبة وإلى الحلول الممكنة وعواقبها على الأفراد والمجتمع والبيئة.

وفيما يبدو الاقتصاد الرقمي والشركات التي تتعاطى فيه، قطاعًا رئيسيًا في لبنان، تبقى شبكة الانترنت وبنيتها التحتية بحالة يرثى لها. وعلى الرغم من ذلك، يبدو تحسين الشبكات ممكنًا إذا وجد القرار السياسي بذلك، وعند وجوده يبقى التنفيذ بطيئًا بسبب السمسرات والتلزيمات المشبوهة. فأول أمر يجب إرساؤه هو تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة. ونلاحظ هنا أن إمكانية جعل المدن اللبنانية ذكيةً لا تتعلق فحسب بالتطوّر الرقمي واللوجستي، بل أيضًا، بالإطار القانوني والإداري الذي يضمن سير النمو بالشكل الصحيح، ويعطي الثقة للناس عمومًا

وللمستثمرين بشكل خاص. فكيف يمكننا التفكير بمشروع مدينة ذكية في لبنان عندما تكون الإدارة سيئة والفساد مستشريًا والزبائنية الطائفية والحزبية مستفحلة والرؤية المستقبلية غائبة؟

١.٤. أشكال مقاربة تكيّف المجال المديني

قبل التفكير بالرد على هذا التساؤل، تجدر الإشارة إلى أن مفهومي المدينة الذكية والمدينة السهلة التأقلم أصبحا شبه متلازمَين. "فالذكاء" يهدف إضافةً إلى جعل الخدمات أكثر جودةً، إلى تحويل المجال المديني إلى مكانٍ أكثر تأقلمًا مع المتغيّرات والأخطار بهدف تحسين ظروف حياة السكّان وجعلها أكثر رفاهيةً. لذلك، إذا كانت هناك إرادة لجعل بيروت والمدن اللبنانية أسهل تأقلمًا، يجب أولًا تحديد الأخطار المحدقة بالمجال المديني ومكامن الضعف في هذا المجال وحجم الضرر الممكن وقوعه جرّاء الكوارث. فهناك أخطار من الصعب توقع حصولها، كانفجار المرفأ الذي دمّر أجزاء كبيرة من بيروت. والتعامل مع المخاطر صار يتبع نظريات تحدد التعامل مع المشاكل قبل وقوع الكارثة وخلالها وبعد انقضائها. في هذا السياق، عمد الخبراء إلى مقاربة موضوع تكيّف المدن مع المخاطر بطريقة اعمدت على "النماذج الاجتماعية–البيئية"، وهي التي ترتكز على "النظم الاجتماعية–البيئية"، والتي تطوّرت لتشمل "العلاقات الاجتماعية–البيئية ".

ولإيجاز المقاربة المرتكزة على النظم الاجتماعية–البيئية، يمكننا القول بأنها تعتمد على فهم العلاقات المعقّدة التي تتكوّن بين الناس والنظم البيئية في المدينة، مقرّةً بوجود تفاعل بينهما. وتشدد المقاربة المذكورة على التغيير الذي يصيب المشهد المديني بسبب التحضّر، والذي يأتي بشكل متوازٍ لتغيّر السلوك البشري والتنظيم الاجتماعي (Frank & al., 2017, p.5). وتُنتقد هذه المقاربة في بعض الأحيان، على أساس أن المجتمع بتعقيداته لا يمكن عدّه نظامًا بالمفهوم الشائع. ومن جهة أخرى، تتجاهل هذه المقاربة كيف تؤثر إرادة الأفراد، التي تعكسها التقاليد والثقافة والديناميات السياسية والاقتصادية، على تطوّر المجتمع ومكوّناته (Stojanovic& al., 2016, p.12).

يمكن تعريف النظم بأنها هيكليات تتكون من عناصر متفاعلة أو مترابطة (Susser & Susser, 1996, p.675)، وهذا ما يؤدّي إلى مقاربة ترتكز على علاقات اجتماعية–بيئية. وترى هذه المقاربة أنه لا يمكن الاتفاق على تعريف للمدن السهلة التكيّف لأنها تختلف بحسب اختلاف كل مجال مديني عن الآخر. فبدل التركيز على

المتغيّرات الثابتة التي تصيب الأماكن والأشخاص، تهتمّ هذه المقاربة بكيفية تفاعل الخصائص المكانية بين بعضها البعض، وبالطريقة التي ترعى بها الإدارة المحلّية هذا التفاعل. فهي بذلك تهتمّ بالآليات ذات الطابع السياسي والثقافي والاجتماعي التي تحدد شكل التعاطي المحلّي مع مفهوم القدرة على التكيّف.

٢.٤. أدوات تشخيص قدرة المجال المديني على التكيّف

إن تطوّر مقاربة المجال المديني أدّى إلى أشكال عديدة ومختلفة من تشخيص وتخطيط المجال الجغرافي بشكل يجعل هذا المجال أسهل تكيّفًا مع المتغيّرات والمخاطر. وتُعرف هذه الأشكال بأدوات تخطيط المدن سهلة التكيّف أو Resilient City Planning Tools. فسهولة التكيّف المديني كمفهوم صار أساسيًا ضمن عمليات تخطيط المجال الجغرافي وتنميته وأدارته، قد أدّى إلى تزايد أدوات تخطيط المدن السهلة التكيّف بشكل كبير. نذكر في هذا المجال أداة تحديد سهولة تكيّف المدن أو City Resilience profiling Tool، والتي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية منذ عام ٢٠١٨، وهي التي استعملت في تشخيص واقع مدن عديدة مثل برشلونة وأسانسيون ومابوتو ولوكوجا وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أنها استُعملت أيضًا في بيروت لإتمام الدراسة التي تم ذكرها سابقًا، والتي هي بعنوان Beirut City Profile. وتهدف الأداة المذكورة إلى تحديد مدى سهولة تكيّف المجال المدني في مواجهة الأزمات والصدمات، وتقترح خطة تساعد على رفع مستوى القدرة على التأقلم مع الواقع الجديد الذي ينتج عن الأزمات والصدمات.

وهناك أدوات أخرى كالتي اعتمدها البنك الدولي منذ العام ٢٠١٥ تعرف بأداة تشخيص قوة المدن أو City Strength Diagnostic، أو تلك المعتمدة من قبل مكتب الأمم المتحدة للحدّ من خطر الكوارث منذ عام ٢٠١٧ والمعروفة ببطاقة أداء المرونة في مواجهة الكوارث أو Disaster Resilience Scorecard، وغيرها العديد من الأدوات التي لن نتمكّن من ذكرها بسبب كثرتها. وما يجمع بين هذه الأدوات كلها هو تصميمها واعتمادها واستعمالها من قبل منظمات دولية تطبقها في كل أقطار العالم. غير أن استعمال هذه الأدوات يبقى فوق قدرة الإدارات المحلّية بسبب تعقيداتها وحاجتها إلى خبرات لا تمتلكها بالعادة هذه الإدارات.

٣.٤. الأدوات المعدّة لتستعملها المنظمات المحلية

لقد عمل الخبراء على تصميم أدوات تستعملها البلديات والإدارات المناطقية والمنظمات المحلّية بسهولة. وهنا أيضًا لن نتمكّن من ذكر جميع الأدوات الموجودة، بل نكتفي بدراسة نموذجين يعبران عن منهجية هذه الأدوات وعن أهمّيتها التي تعود إلى سهولة استعمالهما.

الأداة الأولى هي أداة التخطيط العملي لسهولة التكيّف المديني أو City Resilience Action Planning Tool، وقد صممها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لكي تستعملها الإدارات العامة والبلديات، وهي تعتمد على خمس ركائز هي التالية: الحوكمة المدينية، التخطيط المديني والبيئة، البنى التحتية والخدمات الأساسية سهلة التكيّف، الاقتصاد والمجتمع المدنيّين، إدارة مخاطر الكوارث المدينية. صممت هذه الأداة لتلجأ إلى استعمالها الحكومات المحلّية من غير الحاجة إلى الاستعانة بأصحاب الخبرات العالية. فمنهجية العمل المحددة ضمنها سهلة التطبيق، وهي تعتمد مبدأ التخطيط من أسفل إلى أعلى (Bottom up approach)، وترتكز على مشاركة

Overview phases of CityRAP Tool (UN-Habitat 2020)

رسم توضيحي ١: مراحل City Resilience Action Planning Tool

أكبر عدد ممكن من السكّان من خلال إشراكهم في مجموعات عمل ونقاش تعالج القطاعات كافة (UN-Habitat/ DiMSUR, 2021, p.10). ويجري العمل على عدّة مراحل كما هو مبيّن في الرسم التوضيحي رقم ١.

ولا يمكن لمراحل العملية أن تتمّ بنجاح بدون فترة تحضير تسبق البدء بالعمل، يستعان خلالها بفريق من الاختصاصيين ينسق مع الإدارة المحلية كيفية سير الأمور، ويعمل على تدريب المشاركين في المشروع وشرح الأهداف المرجو تحقيقها بآخر كل مرحلة من المراحل. وتؤول العملية في نهاية المرحلة الأخيرة منها، إلى إصدار وثيقة مبنية على قدرة المدينة على التكيّف وتشكّل إطارًا للعمل التنموي المستقبلي الهادف إلى تخطيط مستدام.

بالنظر إلى مسار العملية، يظهر أنها تحدث نهضة عامةً على المستوى المحلي. وهي تستعين بمبادئ الاستدامة ومؤشراتها التي تشكل ركائز تبنى عليها أسس المدن الدامجة والذكية وسهلة التكيّف. وتحاول إيصال كل هذه الأفكار إلى المجموعات التي تتشكل من السكان لتعمل مع المرجعيات العامة والاختصاصيين على إنجاح المشروع. وعليه، فهي لا ترتكز فقط على التطوّر التعلمي في مجال التنمية المستدامة والمصطلحات المتعلّقة بها، ولكن تحاول تطوير آليات العمل بحيث تصبح أسهل، ما يجعلها أكثر تشاركيةً وديمقراطية وهذا بحد ذاته تطور مهم بالنسبة إلى المجتمعات المحلية، خصوصًا تلك المتواجدة في بلدان تعاني من أزمات اقتصادية مثل لبنان.

وهناك أداة أخرى طوّرت مؤخرًا هي نموذج الدونات، وقد سمّيت كذلك لأن المعلومات المتعلّقة بمنطقة الدرس يُعبَّر عنها بشكل يشبه كعكة الدونات (Raworth, 2017). يُظهر الرسم التوضيحي رقم ٢ طريقة التعبير عن المعلومات، فالدائرة الداخلية تعبّر عن مسائل مستوحاة من أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة،

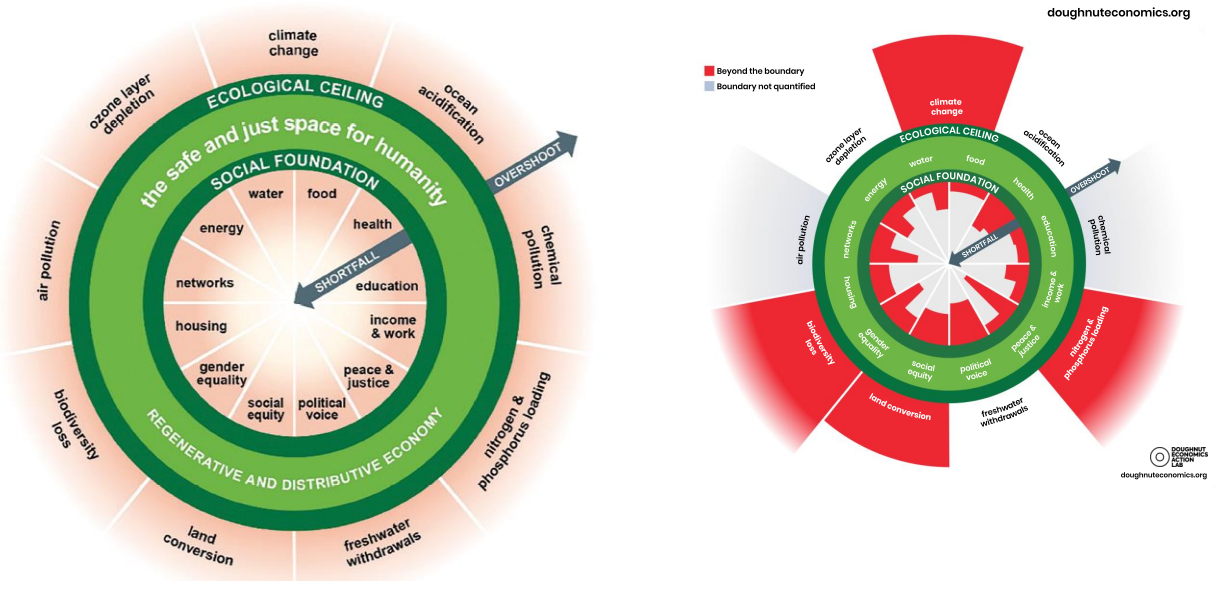

رسم توضيحي ٢ : التعبير عن المعلومات بحسب طريقة الدونات

كالإسكان والمياه النظيفة والمساواة والرعاية الصحية... والدائرة الخارجية تمثّل الإطار الذي يجب أن تعيش البشرية ضمنه دون أن تتجاوز حدودًا معيّنة لعدم وقوع اضرار على البيئة. فالمساحة ما بين الدائرتين تعبّر عن الحدّ الأدنى الذي يجب الالتزام به لتلبية حاجات الناس الاقتصادية والاجتماعية من دون الإضرار بالبيئة. وكلّما جرى تخطٍّ لهذا الحد جرى التعبير عن ذلك من خلال اللون الأحمر، كما يبيّن الرسم التوضيحي رقم ٢.

الجدير بالذكر هو أن هذه الطريقة يمكن أن تطبق لدراسة واقع المناطق الجغرافية على جميع المستويات، فيتمّ اللجوء إليها لفهم واقع مدينة معيّنة أو تجمّع مدن أو محافظة أو بلد. وتظهر الدراسات التي تعتمد الطريقة هذه، أن البلدان النامية لا تتمكن عادةً من تلبية حاجات مواطنيها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بينما تلبي البلدان الصناعية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها عل حساب البيئة كما يظهر في الرسم التوضيحي رقم ٣ الذي يبيّن واقع بلدين واحد صناعي هو هولندا وآخر نامٍ هو رواندا.

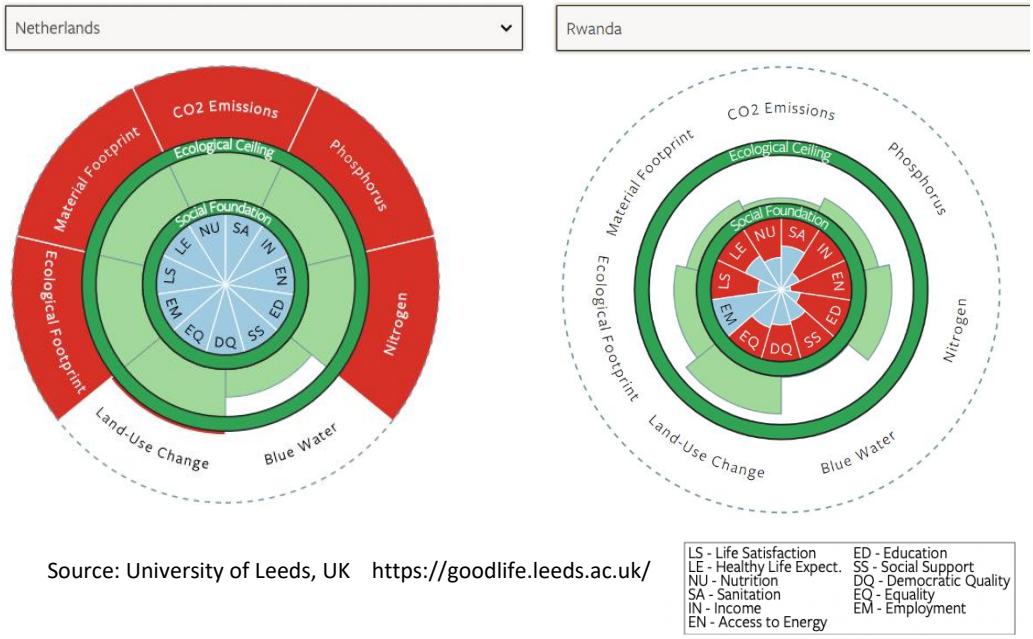

رسم توضيحي ٣: تقييم واقع هولندا ورواندا بحسب أداة الدونات

وبحسب الدراسة نفسها التي جرى اقتباس الرسمين السابقين منها، والتي أجرتها جامعة ليدز (University of Leeds) في المملكة المتحدة، وتمّ فيها تشخيص واقع العديد من البلدان، وإننا نعرض الرسم المعبر عن الواقع

اللبناني، فنلاحظ أن لبنان يجمع بين مشاكل كل من الدول المتطوّرة والدول النامية، كما هو ظاهر في الرسم التوضيحي رقم ٤.

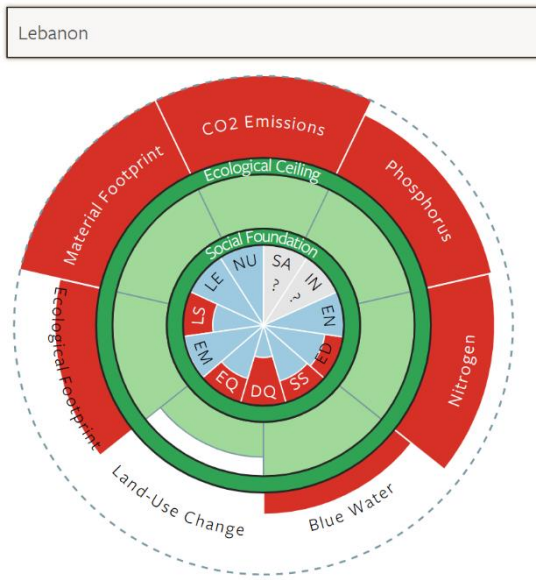

رسم توضيحي ٤: تقييم واقع لبنان بحسب أداة الدونات

وكي لا نضيع عن هدفنا الأساسي، ألا وهو البحث في التجديد الفعلي الذي أحدثه التطور في المصطلحات العلمية، يجب تقييم نتيجة استعمال هذه الأداة التي استخدمت في الكثير من البلدان. بالنسبة إلى لبنان وإلى البلدان الأخرى أيضًا، هي تعطي تشخيصًا دقيقًا يُستفاد منه كأي تشخيص يوصّف الواقع بدقة، ويؤدي إلى توّجهات تحدد الشكل الافضل للتخطيط والإدارة. ولكن يظهر الأثر الأبرز لطريقة العمل هذه عندما تُستعمل على المستوى المحلّي. فهي بهذه الحالة تسمح بمشاركة السكّان بشكل فعّال في العملية. هنا تجدر الإشارة إلى إمكانية اللجوء إلى برامج رقمية سهلة الاستخدام من قبل العامة، وتسهّل العمل بشكل كبير، فيمكن عدّ أن التطوّر الرقمي هنا، ينعكس إيجابيًا على تخطيط المجال الجغرافي إذ انه يساهم في إنجاح نموذج الدونات. وأحد البرامج الرائجة المستعملة لهذه الغاية هو ميرو (Miro). وميرو لوحة بيضاء رقمية تجعل من السهل التعاون مع الآخرين، وتسمح بإنشاء ملاحظات وتصميمات، وتحريك الأشياء، والتواصل من خلال مكالمات فيديو أو عبر الإنترنت. ويأتي برنامج ميرو مع سلسلة من القوالب المصممة مسبقًا والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لعمل مشروع التشخيص والتخطيط.

لقد اعتمدت مدن عديدة حتى الآن نموذج الدونات، وكانت أمستردام أول المدن التي لجأت إلى استخدام هذه الأداة، وهنا يمكن للباحث أن يحاول اختبار نتيجة هذا الخيار. على الصعيد البيئي، حددت بلدية أمستردام أهدافًا لضمان أن تكون المدينة ضمن حدود نموذج دونات. فعلى مستوى المواد الأولية سيتمّ تخفيضها ليصبح حجمها نصف ما كان عليه قبل البدء بالمشروع. وهناك رؤية لمحاربة الفقر ولاقتصاد دائري يقضي على الهدر ولمشاريع إسكانية تعاونية يتآزر سكّانها على إدارة الحي الذي يعيشون فيه بطريقة تشاركية، وهناك العديد من

الأمور الأخرى الناتجة عن التجديد الذي أحدثته هذه الآلية في التعاطي مع المسائل المدينية. ولكن ما هي المحصّلة النهائية؟ إنه وبلا أدنى شك قد حصل تغيير معيّن، ويُفترض أنه إيجابي، لكن تبقى الحاجة إلى تقييم على المدى البعيد لنوعية التغيير الحاصل ووقعه على البيئة والمجتمع. وعلى صعيد الخبراء، لا زال الكثيرون يشككون بإيجابية النتيجة ويعتبرون فكرة الدونات استعارةً لطيفةً لكنها لن تغيير كثيرًا بالواقع (Jhagroe, 2021).

٥. محصّلة الاستنتاجات

تُمثّل الأدوات الجديدة التي تمّ عرضها، نتيجةً لتقاطع العديد من مجالات التطوّر العلمي والفكري. فهي لا تدمج فقط أفكارًا جديدة في عمليات التخطيط والإدارة وتقييم جودة حياة الناس، بل إلى ذلك، تستعين بتقنيات رقمية بهدف دمج الأفكار الجديدة بطريقة أفضل، كمثل تحسين مشاركة السكان في القرارات المحلّية وفي الإدارة والتخطيط من خلال التطبيقات الذكية. لكن تظهر هنا مشكلة الوقاية من الأخطار الناتجة عن استعمال البرامج الرقمية والمتعلقة بأخلاقيات التعاطي مع المعلومات الشخصية ومنع تسرّبها. فالمشكلة هي في السلبيات التي تبرز على هامش التقدم الإيجابي والتي يتطلب التصدي لها وعيًا وأطرًا تحمي من أي تجاوز لحدود أخلاقيات العمل والتصرّف.

فتطوير التعامل مع إشكاليات المجال الجغرافي يجب ألّا ترتكز فقط على التقدّم العلمي والتقني، إنما أيضًا على تطوير أشكال المحاسبة والمراقبة، وهنا يمكن الاستفادة من التطوّر التكنولوجي لهذا الغرض. ففي لبنان، يبدو تحديد إطار فاعل للمساءلة والمراقبة من أولويات تخطيط المدن والقرى وإدارتهما. ومن جهة أخرى، يجب تطوير آليات التخطيط والإدارة لتستفيد من التقدم الحاصل على مستوى مسح المجال الجغرافي وتشخيص واقعه، فلا تبقى الدراسات حبرًا على ورق، بل منطلقًا لتخطيط سليم بهدف الوصول إلى إدارة ناجعة. وإدارة المجال الجغرافي تقتضي التعمّق بمسائل متعددة أبرزها اللامركزية، والتعامل معها بالشكل الذي يساهم بتنمية فعلية. فهذا الموضوع يفرض نهضة حقيقةً تتمثل بتقسيم إداري منطقي وبمعالجة تحديات المجال الجغرافي على المستوى الإداري الملائم لكل موضوع. وإن التعاطي مع تنظيم المجال الجغرافي، بمكوّناته المتعددة، صار يتطلّب مجهودًا أكبر على

مستوى تنمية الحقول العلمية المتنوّعة المؤثرة عليه، وهذا يستدعي اهتمامًا بالبحث العلمي وتطويرًا للمناهج الأكاديمية نحو مزيد من التفاعل بين مختلف المجالات العلمية.

خاتمة

لا يشكّك البحث في فائدة تطوّر المعرفة بالمطلق، بل يتعمّق في جدوى التقدّم الفكري والعلمي الحاصل حاليًّا، والذي يؤثر على أساليب تخطيط المدن وإدارتها وتقييم جودة الحياة فيها. وهو يهدف إلى تحسين فاعلية هذا التطور من خلال تطوير آلية تطبيقه. ينطلق هذا التفكير من الإشكاليات التي تواجهها التنمية، فإذا كانت التقنيات الرقمية توفر من ١٠ إلى ٢٠٪ من الطاقة المنزلية، وبالمقابل، يستخدم القطاع الرقمي ١٠٪ من الكهرباء في العالم، ناهيك عن ندرة المواد التي تستعمل في هذا المجال، فلماذا إذًا تصرف الأموال الطائلة للوصول إلى مثل هذه النتيجة الضعيفة؟ فالتغيير الواقع، وإن ثبتت حقيقته، لا يمكننا إثبات جدواه بالمطلق. وهذا بالنسبة إلى الكثيرين، يؤشّر إلى أن المنظمات العالمية والبلدان المتقدّمة ليست تعمل من أجل جعل حياة الناس أكثر رفاهية وبيئة الأرض أفضل واقعًا. بل ان ما يبدو في الظاهر مثاليًا هو بالحقيقة مخطط لتغيير قيم المجتمعات وطمس هويتها والهيمنة على ثرواتها، وإلّا فلماذا تكثر الدراسات في لبنان ويبقى واقع مجاله الجغرافي بحالة سيئة؟ فحتى ولو أن المحسوبية والفساد هما السمة المميّزة للأغلبية الساحقة من السياسيين اللبنانيين، من الصعب التصديق أن الأزمات التي تطال المجال الجغرافي اللبناني على المستويات كافةً، هي عفوية ومستحيلة العلاج، وأن مع كل التقدم الحاصل لا توجد آليات للمساءلة والمحاسبة تضمن شفافية الخدمة العامة وحسن سير إدارة المجال الجغرافي.

ولا ننفي وجود عوائق أخرى تصعّب تقييم جدوى التطوّر، وإن تطبيق ما وصل إليه التقدّم العلمي ينطوي على صعوبات كبيرة على مستوى تقييم النتائج، إيجابية كانت أو سلبية. فالتقييم يحتاج إلى فترة زمنية طويلة ليتمّ إدراك أثره على المجال الجغرافي بمكوّناته المتنوّعة. وهو عرضة لتعدد وجهات النظر، فأحيانًا، ما يراه الواحد جيّدًا يراه الآخر سيئًا، هذا بالنسبة إلى نتيجة مؤشر واحد، فكيف إذا كنا نسعى لتقييم مسائل عديدة بحسب مجموعة مؤشرات، فهناك يتعقّد تحليل النتائج ويتشعب. هذا مع الإشارة أيضًا إلى أن المؤشرات المتعلقة بالجانب الاجتماعي، غالبًا ما يكون فهمها وتحليلها معقدًا جدًا.

وعلى الرغم من ذلك كله، نستطيع التأكيد أن التطوّر الحاصل والذي ينعكس على ترتيب الأراضي وإدارتها هو فعلي، ونستطيع تلمّس ذلك من خلال التغيير الكبير الذي تمّت الإشارة إليه في مختلف مراحل البحث. ولكن يبقى التفكير في كيفية وضع الأطر المناسبة لجعل مسار هذا التطور المتسارع لا يخرج عن وظيفته الأساسية المتمثلة بالتنظيم الأمثل للمجال الجغرافي.

لقد درس ابن خلدون المجتمعات البشرية وبنت الحضارات القديمة لها مدنًا، لكن وجب انتظار تسمية علم الاجتماع وعلم تنظيم المدن، لوضع المبادئ العلمية والأسس الفكرية لهذين العِلمين، وهذا ما جعلهما يتطوّران بسرعة من خلال تطوّر النظريات العلمية فيهما. فتحديد المصطلحات الفكرية والعلمية واعطاؤها اسمًا يشير إليها، يعتبر منطلقًا لتطوّر العِلم ومرتكزًا لإبداع الفكر. والهمّ الأكبر في مجال بحثنا يبقى في كيفية الاستفادة من ظهور مصطلحات فكرية وعلمية جديدة ووضعها في خدمة الإنسان ومجتمعه وبيئته بأفضل شكل ممكن.

المراجع العربية

- أبي عقل، جواد (٢٠٢١)، تشخيص الواقع الجغرافي في مستهلّ عمليات ترتيب الأراضي، **دراسات جامعيّة في الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد الثامن، تمّ الاسترجاع في (١٢ أيلول ٢٠٢٢) http://cresh.ul.edu.lb/?page_id=3191، من موقع مجلة دراسات جامعية في الآداب والعلوم الإنسانية.
- لامي، سيباستيان وإبراهيم، سامي (٢٠١٤)، **مجموعة نصوص متعلقة بقوانين التنظيم المدني والبناء في لبنان**، منشورات جامعة البلمند.
- نمّور، كريم واستوديو أشغال عامة (٢٠١٨)، المديرية العامة للتنظيم المدني: عبثية الممارسة ما بين الخطّة الشاملة والتصاميم التوجيهية والاستثناءات والقرارات، **المفكرة القانونية** العدد ٥٣، تمّ الاسترجاع في (١٥ أيلول ٢٠٢٢) من www.legal-agenda.com، موقع المفكرة القانونية.

- الأمم المتحدة (٢٠١٦)، **الخطة الحضرية الجديدة،** تمّ الاسترجاع في (٩ أيلول ٢٠٢٢) من https://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-Arabic.pdf، موقع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.
- MOE/ UNDP/ ECODIT (٢٠١١) ، **البيئة في لبنان : الواقع والاتجاهات،** بيروت، وزارة البيئة.
- دار الهندسة وIAURIF (٢٠٠٥)، **الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، التقرير النهائي،** تمّ الاسترجاع في (٧ أيلول ٢٠٢٢) من https://www.cdr.gov.lb/ar/Studies-and-reports/National-physical-master-plan.aspx، موقع مجلس الإنماء والإعمار.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٥: خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، تمّ الاسترجاع في (٧ أيلول ٢٠٢٢) من https://sdgs.un.org/ar/2030agenda ، موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية– الأمم المتحدة.
- قانون رقم ٥٠ تاريخ ٢٠١٧/٩/٧ المتعلّق بإنشاء محافظة كسروان الفتوح–جبيل، تمّ الاسترجاع في (١٦ أيلول ٢٠٢٢) من http://77.42.251.205/LegisltaionSearch.aspx ، موقع مركز المعلوماتية القانونية– الجامعة اللبنانية.

مرسوم رقم ٢٣٦٦ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠، الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، تمّ الاسترجاع في (٩ أيلول ٢٠٢٢) من http://77.42.251.205/LegisltaionSearch.aspx ، موقع مركز المعلوماتية القانونية– الجامعة اللبنانية.

References

- Dolfus, O. (1970), *L'espace géographique, Que sais-je ?* Presses universitaires de France, Paris.
- Frank, B. Delano, D. Caniglia, S. (2017), Urban systems: a socio–ecological system perspective. *Sociology International Journal*, retrieved (20 September 2022) from https://www.researchgate.net, researchGate.
- Gillardot, P. (1997), *Géographie rurale*. Paris : Ellipses.
- Jhagroe, S. (2021), "Donut thinking" in Amsterdam, retrieved (15 September 2022) from www.ruetir.com , Ruetir.

- Lebeau, R. (1969), *Les grands types de structures agraires dans le monde*, Paris : Masson et Cie.
- Loi n° 2003-590 du 2 juillet 2003 - Urbanisme et habitat, retrieved (9 September 2022) from https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000603905, Légifrance.
- Loi n° 99-586 du 12 juillet 1999 relative au renforcement et à la simplification de la coopération intercommunale, retrieved (9-9-2022) from
- www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000396397/,
  Légifrance.
- Marry, S. (2018), *Territoires durables*, Marseille : Parenthèses/ ADEME.
- Raworth, K. (2017), *Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st-Century Economist*, Chelsea Green Publishing Company.
- Stojanovic, T. McNae, H. Tett, P. Potts, T.W. Reis, J. Smith, H.D. & Dillingham, I. (2016), The social aspect of social-ecological systems: a critique of analytical frameworks and findings from a multisite study of coastal sustainability, *Ecology and Society*, vol. 21, n° 3, retrieved (12 September 2022) from https://research-repository.st-andrews.ac.uk/handle/10023/9337, University of St Andrews.
- Susser, M. & Susser, E. (1996), Choosing a future for epidemiology: II. From black box to Chinese boxes and eco-epidemiology. *Am J Public Health*, retrieved (14 September 2022) from https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1380475/ , National Center for Biotechnology Information.
- UN-Habitat/ ESCWA (2021), *State of the Lebanese Cities: Governing sustainable cities beyond municipal boundaries*, Beirut : UN-Habitat Lebanon / ESCWA.
- UN-Habitat (2021), *Beirut City Profile*, Beirut : UN-Habitat Lebanon.
- UN-Habitat/ DiMSUR (2020), City Resilience Action Planning Tool, retrieved (15 September 2022) from https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/05/cityrap_tool_booklet_2020.pdf, UN-Habitat.